

الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية ومفاوضاتها مع المؤسسات المالية الدولية

"دراسة لمرحلة تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي، الفترة: (1988-2014)." .

الأستاذ/عتيق الشيخ ، جامعة سعيدة

مقدمة:

لقد أفرزت التطورات العالمية السريعة التي شهدتها العالم المعاصر في جميع المجالات السياسية، والاجتماعية، والثقافية أو بما يسمى بمصطلح العولمة، ومع ظهور بؤادر نظام دولي جديد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي 1991م، والانتقال من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية. حيث تمخض عن هذه التغيرات الإقليمية، والدولية عدة تكتلات منها إقليمية، وأخرى دولية. حيث أصبح لازما على أي دولة أن تندمج مع هذه التكتلات، والتحالفات مثل: صندوق النقد الدولي (FMI)، والبنك الدولي (BM)، المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، الاتحاد الأوروبي.....

والدول العربية عامة، والجزائر خاصة ليست بمنى عن هذه التغيرات خاصة وأن أغلبها حديثة الإستقلال، وقد انتهجت النظام الرأسمالي حديثا. حيث من الناحية الاقتصادية فقد انتقلت من الإقتصاد الموجه إلى الإقتصاد الحر، أما من الناحية السياسية فقد اتبعت النموذج الغربي الديمقراطي المتمثل في الديمقراطية السياسية والتعددية الحزبية، واحترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية. لكن مجابهة الأزمات المنجزة عن هذا الطرح أدت إلى التدخل أو الإستعانة بهذه المنظمات كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي لدعم الإصلاحات الهيكلية التي شملت جميع القطاعات الحيوية في الدولة. إذ كانت هناك مفاوضات دورية، وهو ما أخذته الدبلوماسية الجزائرية على عاتقها في تطبيق جل هذه الإصلاحات خاصة في إصلاح المنظومة النقدية والمصرفية وقطاع التربية والتعليم، والصحة وغيرها.....

هذا وقد لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مهما في خوض جل المفاوضات مع المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي سواء في القروض الممنوحة أو حتى الإصلاحات الهيكلية المطروحة من طرفه هذا من جهة، كذلك إعادة جدولة المديونية خاصة مع نادي لندن، ونادي باريس من جهة أخرى. ومن ثم القضاء على المديونية قبل تاريخ استحقاقها. لكن ربما كان هناك إخفاق آخر حول جملة المفاوضات والجولات المعقدة من

أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتي باءت بالفشل بالرغم من أن أول طلب للانضمام كان منذ سنة 1987م وقد كانت آنذاك الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، ثم قدم طلب ثاني للمنظمة سنة 1995م ولكن وإلى يومنا هذا لم يقبل طلب الانضمام بالرغم من جميع الإصلاحات والجهود الدبلوماسية المبذولة.

ومنه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

➤ ماذا نغني بالدبلوماسية الاقتصادية ؟.

➤ وما هو دور الدبلوماسية الاقتصادية في التحولات السياسية والاقتصادية الجزائرية الراهنة ؟.

المحور الأول: الدبلوماسية، المؤسسات المالية الدولية: (مقاربة نظرية ومنهجية).

1- مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية:

أ- التعريف بالدبلوماسية:

" الدبلوماسية بمعناها العام الحديث، والذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي هي مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية"¹.

ويعرفها حسين الشامي: "هي علم وفن إدارة العلاقات بين الأشخاص الدوليين، وهي مهنة الممثلين الدبلوماسيين، أو الوظيفة التي يمارسها الدبلوماسيون، وميدان هذه الوظيفة هو العلاقات الخارجية للدول والأمم والشعوب، وبالطبع لا تقتصر وظيفة الدبلوماسية ممارستها على الدول فقط، بل هناك أطراف أخرى تمارس العمل الدبلوماسي، وهذه الأطراف هي المنظمات الدولية، والأحزاب السياسية والشركات"².

ومن خلال التعريفين السابقين، نجد أن النشاط الدبلوماسي والقنصلي للدولة، إنما يقوم على أساس مدى قدرات الدولة على إدارة علاقاتها الدبلوماسية والقنصلية بشكل فعال ومتناسق وعلى مستوى عالي من

¹ سعيد محمد أبو عبا، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009، ص 16.

² حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، 1990، ص 32.

الدقة والانسجام بما يضمن للدولة منافع وفوائد على الصعيد الدولي، سواء من الناحية السياسية والأمنية، أو من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وكذا المكانة اللاتقة وسط المجتمع الدولي، وتوفر لمواطنيها بالخارج والمواطنين الأجانب بإقليمها، الحماية اللازمة لمصالحهم وتصريف شؤونهم المختلفة.

ب- تعريف الدبلوماسية الاقتصادية:

لقد تطور مفهوم العلاقات الاقتصادية الدولية تطور بشكل كبير من المفهوم التقليدي الذي كان مبني على الخيار العسكري، والإستعماري لتحقيق الأغراض الاقتصادية إلى المفهوم الحديث المبني على الدبلوماسية والتكتلات الدولية والاقتصادية. لذا فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي نشاط متعدد الأوجه، وذات إطار واسعة، ومن الصعب تحديد مفهوم دقيق له:

- ✓ هي مجموعة من الممارسات التي تهدف إلى تعزيز المصالح الاقتصادية في الخارجي للبلد المضيف.
- ✓ تعريف الدبلوماسية الاقتصادية بأنها استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، وبمعنى آخر استخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية.
- إن هذا المفهوم يتمثل في دبلوماسية تعظيم المنافع وزيادة هامش المناورة السياسية وبناء التحالفات الاقتصادية مع الدول والتكتلات الاقتصادية لتتماشى مع المتغيرات العالمية في السنوات الأخيرة.
- ✓ ويقصد بها استخدام الدولة لمقدراتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى وتوجيه سلوكها السياسي في الإتجاه الذي يخدم المصلحة القومية للدولة.
- وبطبيعة الحال تستخدم هذه الدبلوماسية من قبل الدول الغنية في مواجهة الدول الفقيرة، استنادا إلى قاعدة " أن من لا يملك قوته لا يملك قراره السياسي".

2- أدوات الدبلوماسية الاقتصادية:

❖ الإعانات والمساعدات الاقتصادية:

إن المعونة والمساعدات إحدى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، وقد أنتجت ومازالت تنتجها الولايات المتحدة الأمريكية في الكثير من الدول خاصة النامية، وتبعها في ذلك عدد من دول العالم مثل: الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والبرازيل، والأرجنتين، وجنوب إفريقيا.

❖ الإستثمار الأجنبية المباشرة:

والتي تحاول الدول العظمى من خلالها إكتساح الأسواق الأجنبية والسيطرة عليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى الحصول على اغلب المشاريع في قطاعات حيوية مختلفة مثل: ، الإعلام والاتصال، المواصلات، والبنى التحتية، وغيرها من القطاعات الحساسة في الدولة ومن ثم تمرير بعض السياسات.

3- أوجه الدبلوماسية الاقتصادية:

للدبلوماسية الاقتصادية وجهان هما :

أ- **الترغيب:** ويعني منح المساعدات الاقتصادية للدول التي تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة. مثل: الإعانات المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نظير تمرير بعض المصالح في فلسطين والشرق الأوسط، أو المعونات ضخمة لباكستان مقابل خدماتها للأمريكيين في حرب أفغانستان منذ عام 2003.

ب- **الترهيب:** ويعني منع المساعدات وفرض العقوبات على الدول المناهضة أو التي لا تتماشى سياساتها مع مطالب الدولة المانحة). مثل فرض الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي العقوبات

4- نشأة وتطور الدبلوماسية الاقتصادية:

نشأت في البداية كنوع من الرسائل التي ينقلها الدبلوماسي من الدولة المضيفة لدولته، ثم تطورت مع تطور العلاقات الدولية، وأصبحت وسيلة للتفاوض بين الدول، ثم التمثيل الدبلوماسي التبادلي، نتيجة تعمق المصالح، ثم حدثت تغيرات وطرأت تحديات تاريخية جعلت الدبلوماسية تغير مسارها، وتهم بتعميق العلاقات بين الدول، وفقاً لمصالحها الاقتصادية.

هذا وقد نشأت الدبلوماسية الاقتصادية في الولايات المتحدة في فترة الرئيس الأمريكي روزفلت، وسميت آنذاك بدبلوماسية الدولار – أي تحقيق المصالح الأمريكية من خلال الدولار وكانت وزارة الخارجية هي الأداة الرئيسية في تحقيق هذه المصالح، من خلال تمويل رجال الأعمال الأمريكيين في الخارج لتسيير أعمالهم الاقتصادية¹.

1 مجدي راضي، مساعد وزير الخارجية المصرية للعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والتعاون الدولي، دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، جريدة الأهرام، دورية متخصصة في الشؤون الدولية، القاهرة، 2014.

5- دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية:

لم يعد مفهوم الدبلوماسية يقتصر على إدارة العلاقات السياسية بين الدول فحسب، بل اتسع ليشمل مجالات عديدة. ففي ظل التغير في بيئة النظام العالمي، وتوحيد العولمة للجسد الدولي، من خلال انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية، بحيث باتت قوة الدول تقاس بقوة اقتصاداتها، تخلت الدول عن المفهوم التقليدي في إدارة العلاقات بينها، وأصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد، حتى أضحي الاقتصاد سبباً رئيسياً في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

6- الجوانب القانونية والبنوية للدبلوماسية الاقتصادية:

إن تركيز النظام الاقتصادي العالمي على مؤسسة الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية بين الدول الرأسمالية المتقدمة والدول النامية. ويتضح ذلك في ضوء التنظيمات الاقتصادية التي أقيمت في محيط الدبلوماسية الاقتصادية وهي :

أ- صندوق النقد الدولي: في ظل الظروف السابقة ظهرت الحاجة إلى إقامة تنظيم نقدي عالمي على أساس تعاون جميع الدول فيما بينها دون تمييز، وبدأت بلدان الحلفاء الرئيسية النظر في خطط مختلفة لإعادة النظام إلى العلاقات النقدية الدولية، وبالفعل دعا ممثلوا الدول الرأسمالية الصناعية الالتقاء في مؤتمر نقدي دولي، حيث اجتمع أعضاء وفود 44 بلداً في "Bretton Woods" بولاية نيوهامبشاير "New Hampshire" الأمريكية في جويلية 1944 ووضع ممثلوا البلدان المشاركة الميثاق أو اتفاقية "بروتن وودز" لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية وتجنب تكرار كارثة السياسات الاقتصادية الفاشلة التي أسهمت في حدوثه الكساد 1929.

ب- البنك الدولي للإنشاء والتعمير: فهو المؤسسة التوأم لصندوق النقد الدولي حيث تم إنشائه في نفس المؤتمر وفي نفس السنة أي 1944، وكان الهدف من إنشائه هو إعادة إعمار أوروبا والتي كانت المتضررة الأكبر من الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهو يقدم قروض ومساعدات والاستشارات للدول الفقيرة والأشد فقراً وهي في العادة قروض طويلة الأجل أي تفوق مدتها عشر سنوات، وهو الآن يسمى بمجموعة البنك الدولي (خمس مؤسسات دولية) أو البنك الدولي. فهو بمثابة مكتب الدراسات لصندوق النقد الدولي، أي أنه لا يمنح أي قرض إلا بموافقة البنك الدولي.

وقد صممت هذه المؤسسات الدولية أساساً لتحقيق مصالح الدول الرأسمالية المتقدمة، وتكريس سيطرتها، وعادت الدول المتقدمة إلى الهيمنة المطلقة على النظام الاقتصادي، وكان إنشاء منظمة التجارة العالمية أكبر تجسيد لهذه الحقيقة .

ج- المنظمة العالمية للتجارة:

والتي طرحت كفكرة لإنشائها في اتفاقية "بروتن وودز"، وقد تم التوقيع النهائي عليها في 20 أكتوبر 1947 في مؤتمر هافانا والذي كان من بين نتائجه ظهور اتفاقية الجات (GATT) وأصبحت سارية المفعول منذ أول يناير 1948 م، وقد كان الغرض من قيام هذه الاتفاقية وضع قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية، وإزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تحد من حركتها، ومن أجل توسيع نطاق هذه الاتفاقية فقد عرفت تطوراً خلال الفترة 1947-1994 حيث أسف المؤتمر المنعقد في 1994 عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي تعتبر أقوى مؤسسة اقتصادية ومالية بعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ويمكن اعتبارها أداة من أدوات العولمة تهدف إلى توسيع دائرة التبادل الحر على الصعيد العالمي.

7- إفرازات الدبلوماسية الاقتصادية:

إن أهم ما أصبح يميز الدبلوماسية المعاصرة وأصبحت معه تسمى الدبلوماسية الترابطية فقد نجم عن النمو المستمر في تكوين المجموعات الإقليمية والدولية وهو الاتجاه الذي تشكل به هذه المجموعات علاقات سياسية واقتصادية أوثق مع دول أخرى تربطها بها روابط إستراتيجية وسياسية واقتصادية وتجارية. ويبدو هذا الاتجاه واضحاً في توسيع وتعميق مجموعات كانت قائمة مثل:

- على المستوى الأوروبي: نجد السوق الأوروبية المشتركة EEC: والتي توسعت لتصبح الاتحاد الأوروبي EU وأصبحت تضم اليوم 27 عضواً، ولم تتسع في العضوية فقط وإنما كذلك في طبيعة الروابط بينها بحيث أصبحت تتجه وفقاً لمعاهدة ماستريخت في ديسمبر عام 1992 إلى الوحدة النقدية والسياسية والاقتصادية.

- على المستوى الأمريكي:

وتجتمع NAFTA الذي يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

- وعلى المستوى الآسيوي نجد رابطة دول جنوب شرقي آسيا: الآسيان ASIAN، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا باسيفيك APEC، دول النمر الآسيوي، وغيرها من التكتلات.
 - بالإضافة إلى تجمعات فرعية في النطاق العربي: مجموعة الدول الخليجية التي يجمعها مجلس التعاون الخليجي GCC، ومجموعة الدول المغاربية التي يجمعها اتحاد المغرب العربي،
 - وفي النطاق الإفريقي: مجموعة دول غرب إفريقيا ECAWAS ومجموعة الجنوب الإفريقي SA-DAC، والمجموعات الفرعية التي تعمل بجوار المنظمات الإقليمية الأوسع مثل: منظمة الوحدة الأفريقية، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأمريكية.
- المحور الثاني: السياسة الدبلوماسية، وأثرها على الإصلاحات الاقتصادية المدعومة في الجزائر: (1989-2014).

1- إسهام القطاع الدبلوماسي في تحقيق الإصلاح الاقتصادي:

— مسار المفاوضات بين الجزائر وصندوق النقد الدولي:

قامت الجزائر بالانضمام إلى صندوق النقد الدولي في 26 ديسمبر 1963 فقدمت 25% من حصتها بوحدة حقوق السحب الخاصة أو بعملة دول عضو يختارها الصندوق أما 75% فتقدم بالعملة الوطنية، وفي أوت 1994 قدرت حصة الجزائر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة، يقوم الصندوق بمراجعة الحصص كل خمس سنوات فكان عددها 9 مراجعات آخرها كان في 1990، وسمح بزيادة 50% من الحصص الإجمالية أي 116 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة وقد جاءت هذه الزيادة بعد قبول عضوية دول جديدة إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا بعد التعديل الثالث لمحتوى اتفاقية "بروتون وودز" المتعلقة بحقوق التصويت في الدول الأعضاء التي لم تقم بالتزاماتها اتجاه الصندوق. وبعد كل هذا استفادت الجزائر من زيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر بـ 9394 صوت أما فيما يخص مبلغ الحصص فقد ارتفع إلى 12864000 وحدة حقوق السحب الخاصة (SDR) أي زيادة قدرها 51.1%.

- اتفاقيات الجزائر مع الصندوق:

لإعادة التوازن إلى ميزان مدفوعات الجزائر عمدت إلى تقليص من وارداتها من جهة، و من جهة أخرى لجأت إلى صندوق النقد الدولي، فقد وجدت السلطات التي حكمت البلاد بعد أحداث أكتوبر 1988 عجز مالي قدره 800 مليون دولار تم علاجه باللجوء إلى شركة الاحتياطات الموجودة في الصندوق، و بهذا تدخل الجزائر في مفاوضات مع هذه الهيئة المالية العالمية.

أ/- إتفاق الجزائر مع الصندوق سنة 1989:

من أجل تسوية مشكلة الإختلال في ميزان المدفوعات لجأت الجزائر سنة 1988 إلى موارد الصندوق باستعمال شريحة الاحتياطات بمبلغ 155,7 مليون دولار (حقوق السحب الخاصة)، وهي تمثل 25% من حصة البلد العضو وحسب الإجراءات المالية و الاقتصادية التي تقوي إتباعها من أجل إعادة تسوية الوضعية المالية الخارجية فلجأت الجزائر إلى تسهيلات التمويل التعويضي و الطارئ في جوان 1989، و ذلك بعد انخفاض موارد الصادرات من المحروقات و بلغ قيمة هذا التسهيل 315 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 50.55% من جهة الجزائر¹، و تعادل 600 مليون دولار وتميزت هذه القروض بطول أجل التسديد. وجراء هذا تبنت الجزائر برنامج اقتصادي تمثلت محاوره في:

- ✓ مراقبة صارمة للنقد والقرض.
- ✓ تحسين الوضعية المالية العامة.
- ✓ العودة إلى حقيقة الأسعار خاصة أسعار الصرف. فحرت رسالة النية في 1989/3/28.

ب/- إتفاق الإستعداد الائتماني (3 stand by جوان 1991):

هذا الاتفاق يتعلق ببرنامج اقتصادي قصير المدى أي اقل من سنة تنتهي مدته في 31 مارس 1992. بموجبه يلزم الصندوق بتحرير قرض قيمته 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة و يغمر تحديد الأقساط بناء على تحقيق أهداف تتعلق بالسياسة الاقتصادية الكلية لتخفيض قيمة العملة و تحرير الأسعار بما فيها أسعار

¹ الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996، ص 195.

الصرف و أسعار المواد الواسعة الاستهلاك و تحقيق فائض في الميزانية لتمويل التطهير المالي للمؤسسات العمومية و التحكم في التضخم و تنويع الصادرات من غير المحروقات وتحرير التجارة و تثبيت نمو الكتلة النقدية إلى 2% في سنة 1991.

و يمكن تلخيص مسار الاقتراض من صندوق النقد الدولي في الجدول التالي:

الجدول: أهم الاتفاقات المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

المبلغ (مليون SDR)	الطبيعة	المدة	تاريخ التنفيذ
155.7	إتفاق إستعداد إئتماني (STAND-BY CREDIT)	سنة واحدة	1989/05/30
300	إتفاق إستعداد إئتماني (STAND-BY)	سنة واحدة	1991/06/03
270.7	إتفاق إستعداد إئتماني (STAND-BY2)	سنة واحدة	1994/04/27
1169.28	تسهيل التمويل الموسع (FFE)	ثلاث سنوات	1995/04/22

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من المعلومات السابقة.

— إيجابيات الدبلوماسية الجزائرية في إعادة جدولة المديونية:

ياعتبار أن القرارات الإقتصادية هي سياسية بحتة فإن الجزائر قررت إعادة جدولة ديونها الخارجية. و البلد الذي يطلب إعادة الجدولة لديونه فهو في حالة توقف عن الدفع و كما جرت العادة فإن الدائنين يخضعونه للجملة من القواعد و الإجراءات فيمر بعدة مراحل من المفاوضات للوصول إلى إعادة الجدولة لديونه. و هذا ما فعلته الجزائر، حيث باشرت عدة مراحل من المقاومات مع خبراء الصندوق تعلق في البداية حول وضعية الإقتصاد الجزائري ثم مرحلة أخرى ارتكزت حول الإصلاحات التي يجب تنفيذها وتتدرج زيارة وفد من الصندوق من خبراء إلى الجزائر عبر برنامج الإستقرار الإقتصادي التي تنوي الإلتزام به لإسترجاع التوازنات

المالية خلال سنة من التطبيق فهي قرارات من الصندوق تحدد بالاتفاق مع الأعضاء شرط مساعدته المالية لهم.

توقفت الجزائر عن الدفع مباشرة بعد إرسالها الرسالة حسن النية للصندوق الذي وافق مجلس إدارته عليها في ماي 1994 و تعتبر موافقته على برامج الإستقرار الإقتصادي بمثابة ضمان أساسي للدائنين وقبولهم الدخول في مفاوضات إعادة الجدولة و قد صاحب موافقة مجلس الإدارة على الرسالة، فمُنح تسهيلات مالية للجزائر باعتبارها عضو بحوالي مليار دولار و قبل المرور على نادي باريس قام الوفد الجزائري المفاوض (وزير المالية، محافظ البنك المركزي) بشرح البرنامج الإقتصادي للعديد من الدول الدائنة والمؤسسات المتعددة الأطراف وهذا للحصول على الدعم الضروري لتنفيذ البرنامج الذي يتوقف أساسا على ثقة الدائنين فيه و قد تقدمت الجزائر رسميا بطلب إلى رئيس نادي باريس إلى الإجتماع و هو ما تم فعلا في 31 جوان 1994 بحضور الوفد الجزائري يقوده وزير المالية و ممثلين على الصندوق والبنك العالمي وممثلين آخرين عن بعض الهيئات والبنوك وبعد 36 ساعة من المفاوضات ثم التوصل إلى المحضر الرسمي الذي يحدد الإطار العام لإعادة الجدولة. و تعتبر الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس هي الديون العمومية المتوسطة وطويلة الأجل يستثنى منها قصيرة الأجل المقدرة بحوالي 60% من إجمالي الديون الجزائرية والمقدرة في أواخر سنة 1993 بـ 24.012 مليار دولار¹.

طريقة إعادة الجدولة:

مست إعادة الجدولة للديون المبرمة قبل تاريخ 30 ديسمبر 1993، والتي تستحق خلال الفترة التي تمتد من 1 جوان 1994 إلى 31 ماي 1995 والمسماة بفترة التجسيد و التي تحسب عموما بناء بما يتوافق مع الفترة التي يستغرقها برنامج الإستقرار الإقتصادي المتفق عليه مع الصندوق قبل المرور إلى نادي باريس و المقدرة بـ 12 شهر. أما طريقة التسديد باعتبار أن الجزائر بلد منتج للبتترول و له قدرات كبيرة فهو يصنف من الدول ذات الدخل المتوسط و من هنا فإن طريقة التسديد مختلط و تتضمن:

✓ التسديد يكون على أساس إطالة فترة الإستحقاق إلى 16 سنة.

✓ مدة العضو تقدر بـ 4 سنوات على الأكثر.

¹ الهادي خالدي : المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد ، بوزريعة، 1996، ص 195-196.

✓ التسديد يبدأ بعد الإنتهاء من فترة الأعضاء أي السنة الخامة ابتداء من سنة 1998 فالجزائر لا تسدد أي شيء من المبلغ المعاد جدولته في 4 سنوات الأولى و تسدد فقط 10,7% من المبلغ خلال 4 سنوات.

أ/- المفاوضات الأولى من إعادة الجدول للديون العمومية: (1 جوان 1994)

بعد التوقيع على اتفاقية STAND BAY دخلت الجزائر في مفاوضات مع نادي باريس لإعادة الجدولة و تم ذلك بـ 5,3 مليار دولار و مدة تسديده 16 سنة مع 4 سنوات فترة إعفاء و تشمل الديون التي وصلت إلى 5 مليار سنة 1994 مقابل 8 مليار دولار سنة 1993 حيث أصبحت نسبة الديون إلى الصادرات 86% سنة 1993 وهكذا تم التوقيع على 17 اتفاقية ثنائية أولها كانت مع كندا في سبتمبر 1994 و آخرها مع إيطاليا فيفري 1995¹.

وأهم الصعوبات التي واجهت المفاوضات هي تردد اليابان والذي طالب بضمانات ومعاملة خاصة.

ب/- المفاوضات الثانية من إعادة الجدولة :

إن إعادة الجدولة عبر نادي باريس² تم يوم 21 جويلية 1995 إمضاء ثاني اتفاق مع الدائنين الرسميين، وقد مست هذه العملية القروض المضمونة التي حصلت عليها الجزائر قبل 30 سبتمبر 1993 و هو المبلغ المتبقي بعد إعادة الجدولة الأولى بالاتفاق على أن التسديدات تكون ضعيفة من 1995 إلى 2005 و تصبح أكثر أهمية بعد ذلك وهو ما يسمى التسديد المختلط و على هذا فإن رزنامة التسديد .

و يجب على الجزائر أن توقع على 17 اتفاقية قبل 31 مارس 1996 بحيث تم التوقيع على 14 اتفاقية ثنائية كان آخرها مع الولايات المتحدة الأمريكية يوم 28 مارس 1996 بمقدار 1 مليار دولار.

لقد سمح الاتفاق الثنائي بإعادة جدولة أكثر من نصف الديون العمومية و يبدأ التسديد في نهاية 1999 و المدفوعات تكون على مدى 25 سداسي و بصفة تدرجية بالنسبة لـ 8 سنوات الأولى بحيث تدفع الجزائر خلالها 9% من أصل الدين.

¹ 1994. للمزيد من المعلومات اطلع على: تصريح احمد بن بيتور، وزير المالية الاسبق، جريدة الخبر، العدد 1095، 1994.

² نادي باريس: هو مجموعة غير رسمية مكونة من مسؤولين ماليين ممولين من 19 دولة تعد من أكبر الاقتصادات في العالم، وانضمت لهم مؤخرا (24 جوان عام 2014) إسرائيل لتصبح المجموعة مكونة من 20 دولة، وهي مجموعة تقدم خدمات مالية مثل إعادة جدولة الديون للدول المديونية بدلا من إعلان إفلاسها أو تخفيف عبء الديون بتخفيض الفائدة عليها، وإلغاء الديون بين الدول المثقلة بالديون ودائنها. الدول المديونية غالبا ما يتم التوصية بها أو تسجيلها في النادي عن طريق صندوق النقد الدولي بعد أن تكون الحلول البديلة لتسديد ديون تلك الدول قد فشلت.

ج- الإجراءات الموضوعة للجزائر ضمن برنامج التعديل الهيكلي:

إن لجوء الجزائر إلى الصندوق والرضوخ لشروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية، وما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة لتنمية الإقتصادية إضافة إلى العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع نسبة التضخم، ونسبة البطالة، وانخفاض أسعار المحروقات. هذه المشاكل أدت بالجزائر إلى الإستئجار بالصندوق والرضوخ لشروطه ومن بينها رفع الدعم على السلع وتشجيع الإستثمار الخاص الأجنبي والمحلي وتعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتحرير التجارة الخارجية وعليه وافق الصندوق على هذه الإستراتيجية بمنح قروض لدعم برنامج التعديل الهيكلي لذلك أخذت الجزائر القيام ببعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي منها: إصلاح المنظومة المالية، الإصلاح النقدي والمالي، التجارة الخارجية، قطاع السكان وغيرها من القطاعات.

2- إخفاقات الدبلوماسية الجزائرية في المسار التفاوضي للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة:

هذا وقد منحت للدول النامية المطبقة لقواعد الجات عضوية الملاحظ من اجل المشاركة في جولة الأورغواي شريطة أن تعلن نيتها بالانضمام وهذا قبل 1987/04/30 وفي هذا الموعد أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى الجات الشيء الذي سمح لها بالمشاركة في جولة الأورغواي (1986-1993).

- **ففي سنة 1993:** تم طرح ملف الإنضمام على طاولة المفاوضات حيث تم تنظيم ندوة في الجزائر حول سبل الإنضمام لاتفاقية الجات ،وضع أثناءها سؤال مركزي يتعلق بإمكانية انضمام الجزائر إلى اتفاقية الجات ، ورغم وجود آراء تؤيد الإنضمام نظرا للموقع الإستراتيجي للجزائر، إلا أن نتيجة هذه الندوة وصلت إلى عدم إمكانية الجزائر للإنضمام في تلك الآونة بالنظر إلى هيكل صادراتها (97 محروقات ،حوالي 3 خارج قطاع المحروقات).

- **في 1995/01/30:** أخذت المفاوضات شكلا يتماشى وأحكام المنظمة العالمية للتجارة اثر الاتفاق مع الأطراف المتعاقدة على إنشاء لجنة تتكفل بتحويل ملف الإنضمام من الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويترأس هذه اللجنة سفير الأرجنتين لدى المنظمة العالمية للتجارة.

- **في 1995/04/12:** إلى غاية الخامس عشر منه انعقد مؤتمر مراكش الذي انبثقت عنه المنظمة العالمية للتجارة حيث تحصلت الجزائر على كرسي الملاحظ بعد مشاركتها في العقد النهائي .

- في 14/11/1995: خضع ملف الإنضمام لدراسة مجلس الحكومة حيث قرر هذا المجلس إعادة دراسة المذكرة من جديد.

و لقد أعربت الجزائر عن نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال القرار الذي اتخذته مجلس الحكومة خلال شهر فيفري 1996، حيث بعد إتمام صياغة المذكرة المحتوية على سياسة التجارة الخارجية في مختلف أشكالها تم عرضها على مجلس الحكومة في نهاية شهر ماي 1996 للمصادقة عليها .

- **الجولة الأولى:** قامت السلطات الجزائرية بإيداع هذه المذكرة بصفة رسمية على مستوى سكرتارية المنظمة العالمية للتجارة في 05/06/1996 وتم توزيعها على كل البلدان الأعضاء في المنظمة ليم بعدها تنصيب اللجنة المكلفة بتحضير وقيادة المفاوضات من اجل انضمام الجزائر إلى المنظمة من طرف وزير التجارة في أكتوبر 1996. وهذه اللجنة تم إنشاؤها بقرار من رئيس الحكومة والتي يرأسها وزير التجارة ومجموعة الدوائر الوزارية المعنية مباشرة بعملية المفاوضات والتي بلغ عددها 23 وزارة مشكلة من حوالي 65 إطارا ساميا جزائريا.

- بعد تلقي سكرتارية المنظمة المذكرة النهائية قامت المنظمة العالمية للتجارة بإعداد فريق عمل يتكون من عدة خبراء ويترأسه سفير الأرجنتين بالمنظمة هذا الفريق مكلف بملف انضمام الجزائر إلى المنظمة وبعد شروع هذا الفريق بدراسة الملف تلقت الجزائر السلسلة الأولى من التساؤلات بلغ عددها 174 سؤال من قبل 05 أطراف أعضاء في المنظمة التي كان عددها آنذاك 131 عضو وقد طرحت الأسئلة من قبل الدول التالية¹ :

✓ الاتحاد الأوروبي طرحت 123 سؤالا تناولت مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والجاري ونظم حماية الملكية الفكرية، تأسيس الشركات ، النظام الجمركي الجبائي وغيرها من الأسئلة.

✓ سويسرا طرحت 33 سؤال حول الأنظمة الضريبية ونشاطات البنوك وتأمينات وتنقل رؤوس الأموال.

✓ اليابان طرحت 09 أسئلة دارت في مجملها حول نظام مكافحة الإغراق ونظام الوقاية وقيود الكمية عند الاستيراد.

¹ commerce et Bouchlaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC: réalités et perspective, institut supérieur de 27 septembre 2002, p d'administration des entreprises, 1^{er} cours de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 07.

- ✓ استراليا طرحت 08 أسئلة، وتتعلق هذه الأسئلة على وجه الخصوص بنظام التجارة الخارجية ونظام الاستثمار والقانون الأساسي للمؤسسات العمومية والأسواق والاتفاقات الجهوية والثنائية.
- ✓ إسرائيل طرحت سؤال احد يتعلق بمقاطعة الجزائر لها، هل تلتزم الجزائر بقرار المقاطعة الذي أقرته الجامعة العربية ضد إسرائيل والتي هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة.
- في 1997/07/05: تم الرد على الدفعة الأولى من الأسئلة والتي بلغ عددها 174 سؤال.
- في أوت 1997: بدأت الجولة الثانية من المفاوضات حيث طرح 170 سؤال من الولايات المتحدة الأمريكية وتركزت الأسئلة تقريبا في نفس السياق الأول.
- ومن 25 أفريل إلى 2002/05/07: تم عقد اجتماع الجولة الثالثة من مفاوضات الإنضمام بجنيف، وكانت بمثابة البداية الفعلية للمفاوضات، وكانت مجموعة العمل تتكون من الدول التالية: الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، سويسرا، استراليا، اليابان، أستراليا، الأورغواي، وكوبا.
- في 2002/11/15: تم عقد الجولة الرابعة من مفاوضات الإنضمام بجنيف كذلك، وأهم ما أثير في هذه الجولة من مفاوضات تمحور حول الملكية الفكرية والأدبية والتزييف الذي يمس الأشياء المخترعة.
- في 2003/05/20: تم عقد الجولة الخامسة من مفاوضات الإنضمام للمنظمة وهذا بوفد مفاوض يقوده وزير التجارة وقد تركزت المفاوضات حول جملة من النقاط أهمها نظام التجارة الدولية الجزائرية. هذا وقد بلغت الأسئلة التي تلقتها الجزائر من طرف المنظمة العالمية للتجارة وهذا في إطار المفاوضات إلى 1200 سؤال.
- وفي 2003/11/28: بدأت سادس جولة من المفاوضات حيث كان الوفد المفاوض يتكون من 28 عضو من اغلب الإدارات والقطاعات الإقتصادية. أما أهم النقاط التي نوقشت فكانت حول قطاع التجارة الخارجية، وقطاع الفلاحة، وأثير الجدل حول منع البرلمان لاستيراد الخمر¹.
- وفي 2004/06/25: بدأت الجولة السابعة من المفاوضات، حيث لم تشهد المفاوضات أي تقدم ونوقش فيها القطاع الفلاحي.

¹ عياشي قويدر، إبراهيمي عبد الله، أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، ص 63.

- بتاريخ 2005/01/11: تم عقد الجولة الثامنة من المفاوضات، وذلك عن طريق وفد برئاسة وزير التجارة، حيث يضم هذا الوفد مجموع رؤساء تنظيمات أرباب العمل إضافة إلى عضوين من الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين حتى يشاركون كملاحظين في المفاوضات، وتدور المناقشة خلال هذه الجولة حول المواضيع التالية: سياسة الخصوصية المتبعة من قبل السلطات العمومية، المقاييس الدولية الخاصة بالاستثمارات، فضلا عن إجراء الحماية وتخصيص بعض المواد القانونية والحفاظ على سقف من التعريفات الجمركية لبعض المواد الصناعية والزراعية.

- بتاريخ 2005/10/21: تم عقد الجولة التاسعة من المفاوضات، لكن لم يكون هناك أي تقدم في المفاوضات أو أي أمل يوحى بقبول انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

- وفي 2008/01/17: بدأت الجولة العاشرة من المفاوضات، وبعد ثلاث سنوات من الجولة السابقة غير أن هذه الجولة عرفت تقدما ملحوظا في المفاوضات وهذا بعد تغير الوفد المفاوض حيث تقلصت نقاط الاختلاف من 150 نقطة إلى 08 نقاط فقط، وتم إبرام مجموعة من الاتفاقيات الثنائية مع 08 دول هي (الأوروغواي، سويسرا، فنزويلا، استراليا، كوبا، والبرازيل).

- أما في إبريل 2013: وفي اجتماعات الجولة الرسمية الحادية عشرة من المفاوضات متعددة الأطراف بشأن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تم دراسة حوالي 20 مشروع اتفاق التزام بشأن المسائل المتعلقة بالنظام التجاري الجزائري، في حين تتواصل المفاوضات الثنائية مع 13 بلدا. وقد سبقت جولة المفاوضات مفاوضات ثنائية بين الجزائر وكل من الولايات المتحدة واليابان وأستراليا والسلفادور والنرويج ونيوزيلندا وتركيا وكوريا الجنوبية، واستكملت الجزائر لحد الآن 6 اتفاقيات مع كل من فنزويلا وكوبا وسويسرا والبرازيل وأوروغواي والأرجنتين، وهي اتفاقيات ضرورية لتمهيد الطريق لنيل عضوية المنظمة العالمية.

- هذا وقد استلمت الجزائر منذ الجولة الثاني عشر للمفاوضات في مارس 2014 بجنيف أسئلة إضافية من طرف كل من الإتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية ونيوزلندا وأستراليا. حيث أنه في مسار المفاوضات والمحدثات يحق لكل بلد عضو في منظمة التجارة العالمية للتجارة طرح أسئلة تجيب عليها الجزائر بالتدرج.

وكانت الجزائر التي تقوم حاليا بمحادثات مع 19 دولة من أعضاء المنظمة منها 12 دولة تعرف المحادثات معها "تقدما ملحوظا" قد استلمت مؤخرا حوالي 40 سؤالا من كندا تضاف إلى أكثر من 100 سؤالا من الاتحاد الأوروبي.

هذا ونحن على مطلع الجولة الثالث عشر من المفاوضات والتي تكون مع بداية جانفي 2015 ولا يوجد هناك أي بوادر جديدة توحى بالانضمام خاصة وان الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 بالتحرير الحزني للتعريفية الجمركية والتحرير التام مع بداية 2017. وبهذه المفاوضات تكون الدولة الجزائرية قد حطمت الرقم القياسي في عدد الجولات التفاوضية مع المنظمة.

خاتمة:

تعتبر الدبلوماسية الدولية عامة، والدبلوماسية الاقتصادية خاصة من أهم الرهانات، وأولويات الأنظمة العربية. وهذا لأن التطورات الكبيرة التي يشهدها العالم في شتى الميادين، و أمام تعاظم القوى الدولية والتكتلات الإقليمية، فإنه ليس لأي دولة أن تعيش بمعزل عن باقي دول العالم، أو حتى عن هذه التكتلات لا سيما المنظمات الدولية . والحلول الدبلوماسية والأطر التفاوضية هي السبيل الوحيد لتمرير العلاقات، وتفادي الخلافات، وبناء التكملات بما يخدم المصالح المشتركة، و في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

وما سبق فأنا نخلص لمجموعة التوصيات يمكن إيجازها في نقطتين هما:

- إتمام ومواصلة المفاوضات برؤى متوازنة بعيدة عن الإندفاع، والإنعزالية. مع تنمية القدرات التفاوضية من القدرة والبراعة لدى الدبلوماسيين العرب.
- ضرورة رسم سياسية واضحة للعلاقات العربية والتي يشوبها حب الذات والإنحياز إلى القوى الغربية، في ظل غياب أي تكتل عربي فعال.

المراجع:

- سعيد محمد أبو عبا، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها قوانينها، دار الشفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009.
- حسين الشامي، الدبلوماسية نشأتها وتطورها وقواعدها، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت، 1990.
- مجدي راضي، مساعد وزير الخارجية المصرية للعلاقات الاقتصادية متعددة الأطراف والتعاون الدولي، دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية، جريدة الأهرام، دورية متخصصة في الشؤون الدولية، القاهرة، 2014.
- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الجزائر، دار هومة، 1996.
- الهادي خالدي : المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي ، المطبعة الجزائرية للمجلات و الجرائد ، بوزريعة، 1996.
- 1994. للمزيد من المعلومات اطلع على: تصريح احمد بن بيتور، وزير المالية الاسبق، جريدة الخبر، العدد 1095، 1994.
- عياشي قويدر، إبراهيمي عبد الله، أثار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 02، تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر.
- Bouchlaghem Khaled, adhésion de l'Algérie a L'OMC: réalités et perspective, institut supérieur de commerce et d'administration des entreprises, 1er cours de politique commerciale, Casablanca du 08 juillet au 27 septembre 2002.

